الجباية في الاسلام (١)

لفارس بك الخوري
رئيس مجلس النواب السوري

في عصر الامويين

كانت دولة العرب على عهد بني أمية في أوج عزها وعنفوان مجدها فكان العرب يمتهنون الشعوب الاخرى ويستضعفونهم ويسمون غيرهم « الموالي » او « العلوج » ويحسبون ديارهم بستان قريش « ما شئنا اخذنا منهُ وما شئنا تركنا » لخزينة الدولة العربية هي جيوب الرعية يتناولون منها ما شاؤا فكان العمال يقولون للناس « انما نحن خزانة لنا ان كثر علينا كثر عليكم وان خفف عنا خففنا عنكم » وبهذه العقيدة ابتزوا اموال الناس بحق وبغير حق وكان الخراج مفروضاً على الاراضي بمقدار ما يزيد من غلتها عن حاجة الزراع فقط بحيث لا يترك للعامل الا ما يسد به عوزه الضروري ومع ذلك فان بعض العمال سولت لهم نفوسهم أن يستولوا على الغلة برمتها فكانت الشكاوى ترفع الى الخلفاء من جور العمال وتهمهم في الجباية فاذا كان الخليفة منصفاً أنصفهم والا بقي الظلم سائداً والعسف مستفيضاً . من ذلك ما كتبهُ عبد الملك بن مروان الى الحجاج في امر اهل العراق ان «لا تكن على درهمك المأخوذ أحرص منك على درهمك المتروك وابق لهم لحوماً يعقدون بها شحوماً »

وكان للحجاج امثال كثيرون بين عمال الامويين في الظلم والجور وابتزاز الاموال بغير حق تزادوا في الجزية عن الحد الذي اقره الخلفاء الراشدون وخرجوا في الخراج عن النصاب المشروع وفرضوا على الناس الهدايا في الاعياد والافراح وتناولوا النقود بأقل من سعرها الرائج وكانوا يخرصون الحاصلات اي يحزرون مقدارها ويخمنونها باكثر مما هي ويقومونها بالسعر الذي ينالون به ربحاً جزيلاً . وكثيراً ما كان الخلفاء يغمضون العين عن امثال هذه الافاعيل لحاجتهم الى المال ليبذلوه في كم الافواه وغل الايدي وارضاء الناقمين والانفاق في وجوه التبذير والبذخ

(١) من فصل في كتاب « علم المالية » يقوم بطبعه ونشره « مكتب النشر العربي بدمشق »

واتصلت هذه الاعمال بالدور العباسي ايضاً حتى كتب ابو يوسف الى الرشيد يستنفره على العمال والجباة ويحرضهُ على الاقتصاص منهم لانهم « لا يحفظون ما يوكلون بحفظه ولا ينصفون من يعاملونهُ وانما مذهبهم اخذ شيء من الخراج او من اموال الرعية. ثم انهم يأخذون ذلك كله بالعسف والظلم والتعدي . ويقيمون اهل الخراج في الشمس ويضربونهم الضرب الشديد ويعلقون عليهم الجرار ويقيدونهم بما يمنعهم من الصلاة وهذا عظيم عند الله شنيع في الاسلام » . كان من اسلم توضع عنهُ الجزية وينضم الى فريق المجاهدين يتناول الاعطية والانياء فيتحول ما في يده من الارض الى الباقين من اهل قريته يحرثونهُ ويؤدون خراجه فرغب الناس في الاسلام ليخلصوا من عسف العمال والجباة حتى قلّ مكلفو الضرائب ولم يعد في حولهم تأدية الاموال المضروبة على قراهم فصار العمال يجبرون من أسلم ايضاً على العمل في الارض وتأدية خراجها ولم يعد الاسلام يعصم احداً فقلت الرغبة فيه وشكا الناس امرهم الى عمر بن عبد العزيز الذي استنّ بسنة عمر بن الخطاب فكتب الى عماله « ان الله بعث محمداً هادياً ولم يبعثهُ جابياً » وأعاد الامور الى مجراها السابق من جهة اعفاء المسلمين

ليس لدينا ارقام يوثق بها عما كان يرد الى خزينة الخلافة في عصر الامويين وانما يؤخذ من اقوال المؤرخين ان متوسط ارتفاع جباية الشام نحو مليوني دينار وجباية مصر ثلاثة ملايين وجباية العراق عشرة ملايين وجباية البلاد الاخرى اكثر من خمسة ملايين فيكون المجموع اكثر من عشرين مليون دينار اي نحو عشرة ملايين جنيه انكليزي وهو المبلغ الذي يدخل في خزينة الخلافة فقط ما عدا الاموال التي يحتفظ بها العمال والجباة لانفسهم او ينفقونها في الامور المحلية وهي اضعاف مضاعفة عن الارتفاع الذي يبثون به الى مقر الخلافة. وقد كان اكثر العمال يحشدون الملايين من الدراهم والدنانير بعد ما يبذخون به ويبذرونهُ من الاموال الطائلة حتى يوجسوا بسعة ثروتهم حسد الخلفاء ويغرومهم بمحاسبتهم واستخراج المال المكنوز منهم جرياً على سنة عمر بن الخطاب الذي كان يمنع عماله من الحشد والتوفير واذا وجد عند أحدهم مالاً قاسمهُ إياه او استخلصهُ منهُ وشاعت هذه الطريقة في عهد الامويين والعباسيين شيوعاً عظيماً

في العصر العباسي

ازدادت الجباية في عصر العباسيين بتوسع الفتوح وانتظام حال الدولة واشتراك الموالي في الحكم والادارة فان العرب لم يكونوا أهل جباية ودراية في الاصول المالية وتنظيم التكاليف والنفقات وانما كان الموالي من الفرس والروم أعرق منهم وأطول باعاً في هذه الامور فمنذ ما بلغ بنو العباس مبلغهم من تقويض الدولة الاموية وولاية الأمر بنجدة الاعاجم من أهل خراسان

امتدت أيدي هؤلاء الاعاجم الى السلطة والاشتراك في الاعمال العامة حتى كادت تقضي على سيادة العرب وكانت أمور المال في جملة ما عني به هؤلاء الموالي لتكثير موارد الخزينة وتشديد شكيمة الدولة على النحو الذي كان جارياً في عهد كسرى

الخليفة العباسي الاول لم يتيسر لهُ جمع كثير من المال لقصر مدته وجدّة دولته ولكن المنصور بعده ضاقت خزائنه بالأموال الوفيرة التي كانت تتسرّب اليه من الأداني والأقاصي فأنفق منها ما أنفق في سبل الصلاح والحاجة وترك بعد موته خزينة احتياطية فيها ما يربي على خمسين مليون دينار وأوصى ابنه قائلاً « قد جمعت لك من الاموال ما ان كسر عليك الخراج عشر سنين يكفيك لأرزاق الجند وعطاء الذرية ومصلحة الثغور فاحتفظ بها فانك لا تزال عزيزاً ما دام بيت مالك عامراً ». غير ان ابنه المهدي لم يأتمر بهذا الامر بل أسرف وبذخ فبدد ما جباه في زمانه وما خزنهُ لهُ أبوه ولم يخلف شيئاً للهادي الذي تولى الأمر بعده كما ان هذا ايضاً لم يخلف شيئاً للرشيد الذي بذل المال بسخاء عظيم ونقل عنهُ عند موته أكثر مما نقل عن المنصور وقد جرى ملوك الاسلام على اختزان الاموال خلافاً للسنة التي استنها عمر بن الخطاب وبالغ المؤرخون في تعداد ما اجتمع في خزائن الخلفاء والملوك في الشرق والغرب فقيل انهُ وجد في خزانة عبد الرحمن الناصر خليفة الاندلس المتوفى سنة ٣٥٠ هـ نحو عشرين مليون دينار مع أن جبايته السنوية لم تتجاوز ستة ملايين

منابع الجباية في العصر العباسي لم تختلف كثيراً عن منابعها في العصر الأموي وسنذكر شيئاً عن تفصيلها عند البحث في كتاب الخراج لابي يوسف . اما مقاديرها فقد حفظ التاريخ ثلاث قوائم في تواريخ مختلفة جاء فيها مقدار الجباية في كل اقليم من أقاليم الدولة العباسية بحسب الارتفاع الذي كان يقدم لخزينة الخلافة

القائمة الأولى نقلها ابن خلدون في تاريخه وزعم انهُ استحوذ على أوراق رسمية من أيام المأمون اعتمد عليها في تدوين الدخل والخرج في عهد المأمون وليس ثمة مرجع رسمي لما قبل ذلك لاحتراق الديوان في عهد الأمين وضياع الوثائق وهذه القائمة تتضمن جباية احدى السنين بين سنة ٢٠٤ وسنة ٢١٠

والثانية قائمة قدامة بن جعفر المتوفى سنة ٣٣٧ للهجرة ويظهر انهُ كتب هذه القائمة في كتابه (الخراج) معتمداً فيها على ما وصلت يده اليه من الوثائق الرسمية عن جباية سنة ٢٢٥ في أيام المعتصم

والثالثة قائمة ابن خرداذبه صاحب كتاب المسالك والممالك الذي أدخل فيه هذه القائمة حوالى سنة ٢٥٠

ولا يخفى ان الدولة العباسية اشتملت على جزيرة العرب بكاملها وبلاد الشام ومصر وافريقيا الشمالية كلها الى بحر الاتلانتيك والعراق وبلاد فارس وما وراءها الى حدود الهند وأواسط آسيا الى الحدود الروسية وقسماً كبيراً من بلاد آسيا الصغرى فكانت الجباية في عهد المأمون من

هذه الدولة الواسعة على رواية ابن خلدون تناهز أربعمائة مليون درهم سنويًا وذلك يقارب ثلاثين مليون دينار ما عدا الحيوانات والعروض والسلع التي كانت تستوفى عينًا من الحلل النجرانية والسكر وماء الورد والزيت والعود الهندي والبرادين والارقاء والاهليلج والعسل والبزاة والمناديل والاكسية والفرش وغيرها . اما مجموع الجباية في عهد المعتصم حوالي سنة ٢٢٥ بحسب قائمة قدامة بن جعفر فلم ينقص كثيراً عما كان في عهد المأمون واما القائمة الثالثة التي احصت الارتفاعات حوالي سنة ٢٥٠ فقد نقص منها نحو ربعها ولم تبلغ ثلثمائة مليون درهم . وليس لدينا بعد هذا التاريخ احصاء موثوق به عن ارتفاعات الجباية في الدولة العباسية وانما جرت على هبوط مستمر مع ضعف الدولة وانقسام بلادها بين امراء الترك والديلم والاكراد وسائر المتغلبين من الغزاة

اذا قابلنا هذه الارقام بمعظم الجباية عند الدول الاخرى القديمة وجدنا ان خزائن الخلفاء من العباسيين بلغت شأواً من الثروة تحسدها عليه اعظم الدول قدراً واوسعها جاهاً فان ارتفاعات الدولة الرومية في عنفوان مجدها لم تتجاوز اربعمائة مليون درهم . ومجموع جباية الفرس في ايام كسرى برويز تجاوزت سبعمائة مليون درهم غير ان هذا الرقم يشمل ما كان يجبيه العمال وينفقونهُ في اعمالهم مع ما يرفعونهُ لخزينة الملك على قاعدة شمول الموازنة ولو تيسر لنا احصاء ذلك عند العرب لبلغت جبايتهم اضعاف جباية الفرس

في عهد الراشدين لم تكن قاعدة تقبيل الجباية (تلزيمها) جارية في دولة العرب بل كان العامل يجبي الخراج والجزية وينفق من حصائلها ما يلزم لادارة عمله ويرفع الفضلة الى خزينة الخليفة واذا لم تكفه جبايته طلب ما يلزمهُ من الخليفة . ثم بدأ التقبيل في عهد بني امية وازداد انتشاراً فكان وسيلة لاطلاق ايدي العمال بالعسف والارهاق وزادهم ايغالاً في هذا الجور فقدان القوانين المالية الواجبة الاتباع في اصول الجباية فكان كل منهم مختاراً في استنباط الطرق ووضع التعاليم التي تضمن له جباية اوفر وحصيلة اكثر . ولم يكن هذا العسف والظلم الا معجلاً في تخريب البلاد وتقليل خراجها . خذ مثالاً على ذلك خراج مصر الذي جباه عمرو بن العاص على عهد ابن الخطاب اثني عشر مليون دينار وجباه عبد الله بن سعد في زمن عثمان اربعة عشر مليوناً فتدنى حتى وصل الى مليونين ونصف مليون في عهد المعتصم العباسي

ان اسماء الولايات التي اوردها قدامة بن جعفر في تقويمه لا تتفق تماماً مع الاسماء التي جاءت في تقويم ابن خلدون وتقويم ابن خرداذبه وذلك لانهُ لم يكن للولايات حدود ثابتة وعواصم مقررة بل كان يكثر اندماج عملين او اكثر لعامل واحد وانتقال العاصمة من مدينة الى اخرى فيسمى العمل باسم عاصمته ويتبدل اسمه بتبدلها فبينما نرى في التقويم الاول اسمين لعملين مختلفين نراهما في التقويم الثاني اندمجا في عمل واحد وظهرا باسم مدينة اخرى اتخذت

قاعدة للمال الموحد . ومما يجدر بالذكر ان جدول قدامة خلا من ذكر برقة وافريقية مع ان ارتفاعها في جدول ابن خلدون ورد باربعة عشر مليون درهم وكانت في عصر المعتصم باقية في طاعة العباسيين فاذا اضفنا هذا الرقم الى جدول قدامة تجاوز اربعمائة مليون درهم . وهذا يعدل بنقود هذه الايام ما يقرب من ثلاثة عشر مليون جنيه انكليزي . واذا اتخذنا قوة النقود الاشترائية مقياساً لقيمتها وعلمنا ان اجور العمال واسعار الغذاء كانت في عهد المنصور نحو ثلث ما وصلت اليه قبل الحرب العامة تكون هذه الواردات معادلة لـ ٣٩ مليون جنيه انكليزي . اما وقد تضاعفت ايضاً هذه الاسعار منذ قبل الحرب الى الزمن الحاضر فتكون واردات خزينة المأمون او المعتصم معادلة لمبلغ ٧٨ مليون جنيه انكليزي في هذا الزمان وهي جباية عظيمة جداً كانت ترد الى الخزينة العامة من صوافي الخراج والجزية والعشور على انها في هذا الزمان قد تناولت مطارح لا تحصى وصارت التكاليف الاميرية تجبى عن عروض وسلع واعمال مثل رسوم المسكرات والتبغ والطوابع على امور كثيرة مما لم يكن له اثر في عهد العباسيين . كما ان واردات الدول الحاضرة تنفق جميعها في مصالح الدولة العامة فلا يبقى شيء منها والواردات المذكورة في زمن العباسيين هي فضلات الجباية المرفوعة لخزينة الخليفة الخاصة

وجوه الانفاق

بقي علينا ان ننظر في وجوه انفاق هذه الاموال والاساليب التي يخرج فيها المال من بيت المال بعد دخوله اليه . في الدول الحاضرة لا ينفق قليل او كثير من الاموال العامة من دون معاملة قانونية تقي آمر الاعطاء من التبعة . اما عند العرب وغيرهم من دول الاقدمين فلم يكن شيء من ذلك بل كان امر الاعطاء منحصراً بالخليفة في اموال خزينة الخلافة وبالعامل في اموال ولايته بغير ان يكون هذا الامر مقيداً بقانون او موازنة . فيبذل ويمنع ويكافىء ويجيز ويشتري ويبيع بحسب ما يملي عليه عقله وتقتضيه احواله ورغائبه . اللهم الا ما كان من قبيل الرواتب المقررة لاعوانه وحاشيته والنفقات المقدرة لجنده والاعطيات المعينة لعسكره . وهذا الشطر من النفقات لم يكن في ايام السلم يستغرق الا جانباً من الواردات . ولدينا جدول عن الرواتب والاعطية اليومية عن سنة ٢٧٩ في خلافة المعتضد العباسي عندما تولى الانفاق احمد ابن محمد الطائي فبلغ الخرج اليومي نحو سبعة آلاف دينار يدخل فيها ارزاق القواد وعلوفة الجند واجور الخدم والحشم ورواتب موظفي الدواوين وغيرها من النفقات المقررة فيكون الانفاق السنوي في هذا الباب نحو مليونين ونصف مليون دينار وتبقى اموال الجباية الاخرى مرصدة في بيت المال على اجتهاد الخليفة ورأيه . ولم تكن هذه الارقام والوظائف جارية على شيء مما

معروفة في العصر الحاضر تابعة لموازنة ثابتة وتشكيلات راسخة وانما كانت تتبدل بين سنة وسنة وبين خليفة وآخر بانشاء الوظائف واحداث غيرها وتخصيص رواتب وإبطال غيرها بلا قيد ولا شرط . فينما نرى واحداً ينفق في هذه الوجوه عشرة ملايين دينار في السنة يجيء من بعده فلا ينفق مليوناً واحداً . وقد تقهقرت الجباية مع تقهقر الدولة السياسية فلم يعد الخلفاء يتمكنون من الانفاق بالسخاء الكثير . ولدينا قائمة علي بن عيسى وزير المقتدر العباسي وقسمها عن جباية الدولة ونفقاتها سنة ٣٠٦ ولم يكن وضعه اياها لاجل انشاء موازنة لمالية الدولة وانما جاء بها ليدفع عن نفسه التهمة التي ألصقها به مزاحمه ابن الفرات بسبب العجز الذي ألم ببيت المال في وزارته فبلغ الدخل في السنة المذكورة ١٤٢٥٠١٢٩٠٤ دنانير

ومن ذلك ترى ان الجباية نزلت في هذا العصر الى اقل من نصف ما كانت عليه في عصر المأمون والمعتصم وظهرت ابواب جديدة للانفاق وردت في جدول النفقات الذي اثبتهُ علي بن عيسى مثل نفقات الحرمين وطريقهما ورواتب القضاة في الممالك ورواتب ولاة الحسبة والمظالم ورواتب اصحاب البريد وزيادة رواتب الجند وعدده بحيث بلغ العجز في ميزانية تلك السنة اكثر من مليوني دينار . ومن جملة اسباب هذا العجز ترقي الرواتب من عصر الى عصر . فالخلفاء وأهل بيوتهم والعمال والوزراء والقضاة والقواد والجند كانوا في بادىء الامر يتناولون رواتب صغيرة جداً فزدادت مع الايام حتى صارت أرقاماً عالية . من ذلك رواتب الخلفاء التي بدأ أبو بكر بفرضها على مقدار الكفاية مع الاقتصاد التام وبلغ جميع ما تناولهُ عمر في مدة خلافته كلها لنفقات بيته ونفسه الضرورية ثمانين الف درهم حسبها سلفةً وأوصى بوفائها من أموال آل الخطاب . ثم صارت هذه الرواتب تنمو حتى بلغت حداً فاحشاً وصار الخلفاء يقتنون الاموال والضياع لانفسهم ولاعضاء اسرهم واقربائهم من الرجال والنساء من الاسرة المالكة التي بلغت في عهد المأمون نحو ثلاثة وثلاثين الف نفس يملكون الضياع والدساكر والاقطاعات والنقود والرياش ويجري عليهم الارزاق من بيت المال بسخاء لا مزيد عليه . ومن ذلك رواتب القضاة فقد كان راتب القاضي في عهد الراشدين مائة درهم في الشهر ثم ارتقى حتى صار راتب قاضي مصر في عهد الامويين الفاً ومائتي درهم . وجاء في جريدة المقتدر العباسي ان راتب القاضي خمسمائة دينار في الشهر ، وكانت دخول جبريل بن بختيشوع رئيس الاطباء في عهد الرشيد تناهز خمسة ملايين درهم في السنة يتناول منها من بيت مال العامة (١٨٠٠٠٠٠) ومن جيب الرشيد الخاصة (٤٢٠٠٠٠٠) ومن اصحاب الرشيد واهل بيته (٤٠٠٠٠٠٠) ومن البرامكة (٢٤٠٠٠٠٠٠) ومن غلة ضياعه (١٥٠٠٠٠٠٠) وعلى هذا المنوال ازدادت الرواتب والمخصصات وثقل عبؤها على بيت المال